

فشلت بورصة الكويت في الحفاظ على المكاسب التي حققتها في مستهل تعاملات أمس الأحد لتراجع في ختام الجلسة، وسط تناقض ملحوظ في وتيرة التداولات على كافة المستويات. وهبط المؤشر العام للبورصة في نهاية تعاملات بنحو 0.65% عند مستوى 5522.45 نقطة خاسراً 32.23 نقطة، كما تراجع السوق الأول بوتيرة أكبر بواقع 0.80%، وانخفض المؤشران الرئيسي و "رئيسي 50" بنسبة 0.23% و 0.53% على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة بنحو 43.3% لتصل إلى 70.24 مليون دينار مقابل 124.08 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما انخفضت أحجام التداول بنسبة 38.3% لتصل إلى 167.9 مليون سهم مقابل 272.24 مليون سهم في اليوم الماضي.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات هبوطاً بصدارة السلع الاستهلاكية بانخفاض نسبته 1.48%، بينما ارتفع 4 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو

نسبته 1.45%. وجاء سهم "إنوفست" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بتراجع نسبته 8.71%، فيما تصدر سهم "استهلاكية" القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 13.59%. وتصدر سهم "الكويت الوطني" نشاط التداولات بالبورصة على كافة المستويات بكميات بلغت 31.65 مليون سهم جاءت بتنفيذ 1036 صفقة حقت سيولة بقيمة 26.93 مليون دينار، ليستقر السهم في الختام عند مستوى 849 فلساً.

وكانت قد ارتفعت البورصة في مستهل تعاملاتها، في إطار ترقب أواسط المتداولين ترقية البورصة اليوم الاثنين على مؤشر مورغان ستانلي "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة. وصعد المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.10% في تمام الساعة 9:35 بتوقيت الكويت، كما ارتفع مؤشر السوق الأول 0.08%، وسجل المؤشران "رئيسي 50" والرئيسي

نمواً بنسبة 0.06% و 0.16% على الترتيب. وبلغت أحجام التداول الكلية بالبورصة في تلك الأثناء 28.6 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 1825 صفقة حقت سيولة بقيمة 11.4 مليون دينار.

وجاء سهم "يويك" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 9.38% بالتزامن مع دعوة الشركة اليوم لمساهميها بالانقلاب في أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من 1 إلى 15 ديسمبر الجاري. في المقابل، تصدر سهم "المال" القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 6.56% عند سعر 5.7 فلساً للسهم، وذلك من خلال تداول نحو 360 ألف سهم بقيمة 2.11 ألف دينار بتنفيذ 12 صفقة.

وتصدر سهم "الكويت الوطني" نشاط التداولات على كافة المستويات بكميات بلغت 5.07 مليون سهم جاءت بتنفيذ 276 صفقة حقت سيولة بقيمة 4.31 مليون دينار، ليرتفع السهم حتى اللحظة بنحو 0.12%.

في إطار ترقب أواسط المتداولين للترقية اليوم

البورصة تفشل في الحفاظ على مكاسبها وتراجع عند الإغلاق



«أسيكو» تناقش عرض بيع عقار استثماري 1 ديسمبر



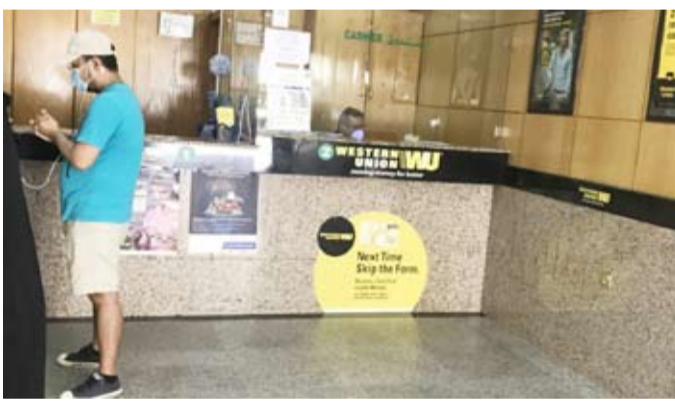
اجتماع سابق للشركة

وأعلنت الشركة يوم الأربعاء الماضي، أن مجلس الإدارة وافق على بيع أراضي مشروع الفران بقيمة 3.87 مليون دينار. كانت خسائر "أسيكو" شهدت قفزة كبيرة بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل لنحو 38 مليون دينار، مقابل خسائر بقيمة 1.312 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2019.

تراجع تحويلات الوافدين 75 بالمئة

إلى 75%، وهذا ساهم بشكل أساسي في تراجع التحويلات إلى البلدان التي يتخذ منها الوافدون. وبحسب المركز الدولي للدراسات الاقتصادية، بلغت نسبة البطالة بين الوافدين في الكويت ما يقرب من 32%، حيث دفعت الجائحة شركات القطاع الخاص إلى تسريح أعداد كبيرة، في حين قامت الحكومة الكويتية بإحلال المواطنين بدلاً من الوافدين.

وقال الباحث الاقتصادي الكويتي عادل المضاحكة، إن 2020 كان عامًا استثنائيًا على مختلف الأصعدة، مشيرًا إلى أن الوافدين من ضمن الشرائح المتضررة بسبب جائحة كورونا، حيث أكد أن هناك العديد من المئات من المواطنين أيضاً أصبحوا بلا عمل بسبب الوضع الاقتصادي المترجع. وأشار المضاحكة، خلال اتصال هاتفي مع "العربي الجديد"، إلى أن الكويت وبعض الدول الخليجية أضحت طاردة للكفاءات المهينة في ظل الظروف الحالية. وكانت قد كشفت وثيقة حكومية نشرتها "العربي الجديد" عن انخفاض كبير في أعداد المقيمين في الكويت، حيث بلغ إجمالي العمالة الوافدة في مطلع نوفمبر الجاري 2.8 مليون نسمة، بدلاً من 4 ملايين في مطلع العام.



التواصل الاجتماعي، بجانب إجراءات حكومية للحد من أعداد العمالة الوافدة. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور لـ "العربي الجديد" إن "الوافدين كانوا ولا زالوا حتى الآن أكثر الفئات المتضررة من جائحة كورونا التي فاقمت أزماتهم، فضلاً عن الحملات العنصرية التي ستؤثر على سمعة الكويت التي عرف عنها أنها بلد إنسانية". وأضاف بوخضور أن هناك مئات آلاف الوافدين الذين تم تسريحهم من أعمالهم، بالإضافة إلى عشرات الآلاف الذين تم تخفيض رواتبهم بنسب مختلفة، وصلت في بعض الأحيان

أظهر تقرير أن تحويلات العاملين الأجانب في الكويت تراجعت بأكثر من 75% منذ بداية العام الجاري حتى نهاية أكتوبر، ما يظهر تراجعا جائحا، فيرؤس كورونا على مداخيل الوافدين، وفقا لواقع العربي الجديد. وأشار التقرير الصادر عن الشركة الكويتية للصيرفة (تملك أكبر 4 شركات صرافة في الدولة) إلى أن تحويلات الوافدين خلال الأشهر العشرة الأولى من 2020، بلغت ما يقرب من 3 مليارات دولار، مقارنة مع 12 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

مستوى منذ 29 عاما. وقال معرفي إنه خلال عامي 2008 و 2009، بلغت تحويلات الوافدين 7.5 مليارات دولار ونحو 9 مليارات دولار على الترتيب. وأكد أن إغلاق ما يقرب من 47 فرعاً من أصل 274 فرعاً من المكاتب الصرافية في الكويت خلال الأشهر الماضية تسبب تراجع التحويلات، حيث أقدمت شركات الصرافة على تسريح نحو 20% من عمالتيها خلال الفترة من إبريل وحتى سبتمبر. وتزامن تراجع التحويل مع حملات مناهضة للوافدين شنّها بعض الجبرلمانيين والنشطاء على مواقع

القطاع النفطي الكويتي بلا وافدين قبل منتصف 2021

القطاع النفطي، حيث سيتم تخفيض الشركات من خلال وضع اشتراطات لترسية المناقصات على الشركات، التي لديها عمالة وطنية بنسب عالية، وسيتم استبعاد الشركات الأخرى، ولفت إلى أن هذه الإجراءات لن يتم تطبيقها على الشركات الأجنبية العاملة في الدولة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور، إن إحلال المواطنين بدلاً من الوافدين في القطاع أمر ضروري، إذ لا توجد دولة نفطية في العالم تستعين بأجانب في هذا القطاع الحيوي باستثناء الدول الخليجية.

وتضمنت الخطة الحكومية آليات جديدة لتعيين المواطنين والخريجين في وزارة النفط والهيئات والشركات، فضلاً عن برامج تدريبية لتأهيل المواطنين وخطط جديدة لضبط مخرجات التعليم لمطابقة احتياجات سوق العمل، وخصوصاً الاحتياجات الخاصة بالقطاع النفطي. وقال مصدر حكومي وفقاً لموقع "العربي الجديد" إن "مجلس الوزراء منح وزارة النفط الضوء الأخضر لبدء إجراءات التكويت بنسبة 100%"، مضيفاً أن "التكويت سيطلق أيضاً شركات القطاع الخاص العاملة في

العاملين في وزارة النفط والشركات التابعة لمؤسسة البترول يبلغ نحو 684 وأفراد، حيث سيتم إنهاء خدمات البترول والشركات الحكومية التابعة لها، قبل منتصف العام المقبل 2021، وذلك في إطار تطبيق سياسة التكويت (توطين الوظائف) في الدولة. وأفادت وثيقة نشر تفاصيلها موقع "العربي الجديد" بأنه سيتم إحلال المواطنين بدلاً من العمالة الوافدة في مختلف التخصصات، مع الحفاظ على حسن سير العمل وتأهيل الكوادر الوطنية.

وأشارت إلى أن عدد الوافدين

كشفت وثيقة رسمية عن توجه الحكومة الكويتية لإنهاء خدمات جميع الوافدين في وزارة النفط ومؤسسة البترول والشركات الحكومية التابعة لها، قبل منتصف العام المقبل 2021، وذلك في إطار تطبيق سياسة التكويت (توطين الوظائف) في الدولة. وأفادت وثيقة نشر تفاصيلها موقع "العربي الجديد" بأنه سيتم إحلال المواطنين بدلاً من العمالة الوافدة في مختلف التخصصات، مع الحفاظ على حسن سير العمل وتأهيل الكوادر الوطنية.

وأشارت إلى أن عدد الوافدين

ورقة جديدة على «كويت امباكت»، بعنوان قبل فوات الأوان

29 أكاديمياً يضعون رؤية لتصحيح المسار نحو اقتصاد مستدام



بان "الكويت تغرق من مخزونها النفطي وتوجه جل الإيرادات لمصروفات جارية بعوائد تنمية محدودة".

ثالثاً: الاختلال في سوق العمل المتمثل في تضخم القطاع العام وتدني كفاءته في الوقت الذي يعتمد فيه القطاع الخاص على توظيف العمالة الأجنبية الرخيصة.

رابعاً: ضعف النظام التعليمي بالمقارنة مع بقية دول الخليج حيث حل تلايم الكويت أسفل القائمة في اختبارات قياس الأداء على الرغم من زيادة نسب الصرف في وزارة التربية.

خامساً: الاختلال في التركيبة السكانية وهو نتاج طبيعي للاختلالات الهيكلية الأخرى من الاعتماد شبه الكلي على النفط وتوجه ربعه لدفع رواتب الوظائف الحكومية مما أدى إلى توجه الكويتيين للعمل في القطاع الحكومي وعزوفهم عن العمل في القطاع الخاص الذي تسهل له الدولة توظيف العمالة الأجنبية بتحملها جزء من تكلفته من خلال شمولها بالادعوم كالرعاية الصحية واستهلاك الوقود والكهرباء والماء، علاوة على ضعف مخرجات التعليم التي تضعف من تنافسية العمالة الوطنية.

بدر الخرافي: هيكل رأس مال زين السعودية يُمهّد لتوزيع الأرباح

الشركة بالنزاهة المالية مع المؤسسات المالية. وتابع قائلاً "لقد أدت عملية إعادة هيكلة رأس المال إلى تخفيض الخسائر المترتبة ورسملة قرض المساهم، كما سيتم استخدام المتحصلات النقدية من الإكتتاب في سدائ تسهيلات تمويلية وخفض الديون، وبالتالي سيساعد ذلك في تعزيز الربحية، وهو ما سيفتح المجال لتوزيع أرباح نقدية لأول مرة في تاريخ الشركة".

وأوضح الخرافي قائلاً "تقوم حالياً إدارة الشركة بالاستفادة من التطورات الإيجابية التي حققتها خلال هذه الفترة، حيث تستهدف المزيد من النمو لعملياتها في مجالات الابتكارات الرقمية، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، والنقاء الصناعية، حيث نعمل على أن تصبح زين السعودية مزود الخدمات الرقمي المفضل سواء على مستوى الأفراد أو الأعمال". وأضاف قائلاً "بالإضافة إلى ذلك، ستواصل زين السعودية توسعاتها على شبكة الجيد الخاسفي مدن جديدة، والتوسع أيضاً في مدن تمت تغطيتها من قبل.

قدم 29 أكاديمي من جامعة الكويت متخصص في علوم الإدارة والاقتصاد ورقة بعنوان "قبل فوات الأوان: رؤية صادقة لتصحيح المسار نحو اقتصاد عادل ومستدام"، يقرعون الجرس من خلالها للفت انتباه المواطن ومجتمع الأعمال ومتخذي القرار الاقتصادي في السلطين التنفيذية والتشريعية إلى حقيقة لا جدال فيها بأن استدامة دولة الرفاه لأجيال المستقبل غير ممكنة من دون تضحيات وتنازلات يقدمها الجيل الحالي. مقدمين رؤية من خمسة محاور لتصحيح المسار الاقتصادي تؤخذ كحزمة متكاملة وتمثل في إيجاد مصادر دخل مساندة للثروة النفطية، إصلاح المالية العامة، إصلاح الاختلال في سوق العمل، الاستثمار في رأس المال البشري وإصلاح التركيبة السكانية.

وأجمع الأكاديميون التسع وعشرون في الورقة المنشورة على موقع "كويت امباكت" KuwaitImpakt في نشر الأوراق والدراسات المتعلقة بالمسألة العامة في الكويت، على أن الاقتصاد الكويتي بشكله الحالي غير مستدام، وبأن معيشة الرفاه التي اعتادها الكويتيون منذ اكتشاف النفط مهددة بالزوال بسبب المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، بدءاً من الأزمة المالية العالمية في عام 2008 مروراً في انهيار أسعار النفط وإنهاء في جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، موضحين بأن هذه المتغيرات تزد بكارثة اقتصادية ستحل بالكويت ونفضي إلى تغيير جذري وادام في حياة الكويتيين.

وقد استعرضت الورقة خمسة اختلالات هيكلية في الاقتصاد الكويتي مؤدة في الوقت ذاته بأنها ليست بجديدة إلا أن عمقها الأزمات المتتالية: أولاً: الاعتماد على النفط كمصدر أحادي للدخل بحيث تعد الكويت أكثر دول الخليج اعتماداً على النفط الذي يشكل 43% من إجمالي الناتج المحلي و 91% من الصادرات وهو ما يؤدي إلى الاختلال في المالية العامة.

ثانياً: الاختلال في المالية العامة والنقل الكبير بالإيرادات العامة بسبب ارتباطها بسعر النفط، حيث سجلت الكويت عجزات متركمة منذ عام 2015 بلغت 28 مليار دينار، كما ذكرت الورقة

أعلنت مجموعة زين أن تغطية الإكتتاب في أسهم حقوق الأولوية المتبقية شركتها التابعة زين السعودية بلغت 469%، حيث سجلت زيادة غير مسبوقة في طلب الإكتتاب من شريحة المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي أن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها تضمنت خططها لإعادة هيكلة رأسمالها، التي تضمنت في شقيها خفض رأس المال ثم رفعه، من خلال طرح أسهم حقوق أولوية، وهذا ما ساهم في إطفاء معظم خسائرها المتركمة، وسداد جزء من تمويل المراجعة، ورسملة جزء من مستحقات "مجموعة زين"، ما سيمهد لدخول الشركة في حقبة جديدة من التحول الاستراتيجي لأذاتنا المالي.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي "يعكس ارتفاع الطلب في اكتتاب زيادة رأسمال الشركة ثقة المساهمين والمستثمرين في استراتيجيتها التشغيلية وخططها المستقبلية، كما يعزز قدراتها في التوسع في أنشطتها واستثماراتها في قطاع الاتصالات في المملكة".

بدر الخرافي